احد كما بعتق الا ان اعتق شركا مشتركا بينه وبين غيره اي كله
او اعتق نصيبه منه كنصيبي منك حر عتق نصيبه مطلقا وسري بالاعتاق
من موسر لا معسر لها ليس له من نصيب الشريك او بعضه فلا يسري
ليتمل ايه دين مستغرق بدون حر واسئلة واحد الشريكين نوسر سري
الى حصة شريكه كالعتق وعليه قيمة نصيب شريكه وحصته
من هنر المثل لا قيمة الولد اي حصته ولا يسري التدبير ولو ملك
شخص بعضه من اصل او فرع وان بعد او عتق عليه لخبر
مسلم وحرج بالبعض غيره كالاخ فلا يعتق بملك ومن قال لعبده انت
حر بعد موتي او اذا مت فانت حر فله اعتقك بعد موتي وكذا
اذا مت فانت حر كاتم او مسبب مع تبر فهو مدبر يعتق بعد وما
ثبت ماله بعد الدين وطرا اي التدبير بخو بيع للمدبر فلا يعود وان اعاده
تاما ويصح بيعه لا برجوع عنه لفظا كفسخته او نقضته ولا بانكار
للمتدبر ويجوز له وطء المدبرة ولو ولدت مدبرة وحرا لا من نكاح
او زنا لا يشت للولد حكم التدبير فلو كانت حاملا عند موت سيدها
لان اصل قبل انقضاء التدبير ها والمدبر كعبد في حياة السيد
ويصح تدبير ومكاتبة وعكسه عما يصح تعليق مكاتبة ويصدق في
المدبر بيمين فيما وجد معه وقال كسبته بعد الموت وقال الوارث
بل قبله لان اليد له الكتابة شرعا عقد عتق بلفظها معلق بمال منجم
بنجمين فاكثر هي سنة لا واجبة وان طلبها الرقيق كالتدبير
لطلب عبد امين مكتسب بما يفي هو نفسه ونحوه فان فقدت الشروط
او احدها فسدت وشرط في صحتها لفظ سبق بها اي بالكتابة انجابا
كاتبتك او انت مكاتب على كذا كما يه مجما وقبوله اذا ادى ذلك فانت
حر بقبولك كقبلت ذلك وشرط فيها عوض من دين او منفعة موجل

يحصله دبوديه

يحصله ويوديه منجم بنجمين فاكثر كما مر عليه اكثر الصحابة رضوان الله
تعالى عليهم اجمعين وله وبعضه مع بيان قدره اي العوض وصفته
وعدد النجوم وقسط كل نجم ولزم بسببها اي في كتابة صحيحة فيما عتق
حظ متقوم منه اي العوض لقوله تعالى واتوهم من مال الله الذي
اتاكم فشمل الاثنين بما ذكر لان الغرض هنا الاعانة على العتق وكونه
ربعا فسبعا اولى ولا يفسخها اي لا يجوز فسخ السيد الكتابة
الا ان عجز مكاتب عن اداء عند المحل بنجم او بعضه او امتنع عند ذلك
مع القدرة عليه او غاب عنه ذلك وان خلف ماله او كانت عينه
المكاتب دون مسافة القصر فله فسخها بنفسه وبحاكم متى شاء
لتعذر العوض عليه وليس للحاكم الاداء من مال المكاتب الغائب
وله اي المكاتب فسخ كالرهن بالسنة للمرتهن فلم يترك الاداء
او الفسخ وان فحان معه وفاء وحرم عليه تعجيز مكاتبه لاحتمال
ملكه ويجب بوطئه لها مهر مثل لاحد والولد حر وله اي المكاتب
شراء ها بنجاره ولا تزوج الا باذن سيده ولا شراء الا باذنه يعني
لا يجوز له وطء مملوكة وما وقع للشيخين في موضع مما
يقتضي جوازه بالاذن مبني على الضعيف ان الغرض في المكاتب
ملك بملك السيد قال شيخنا وظاهر انه ليس له الاستمتاع
بما دون الوطي فيجوز للمكاتب بيع وشراء واجارة لاهله وصدقة
وقرض بلا اذن سيده فرع لو قال السيد بعد قبض المال كنت
فسخت الكتابة فانكر المكاتب صدق بيمينه لان الاصل عدم
الفسخ وعلى السيد البينة ولو قال كاتبتك وانا صبي او مجنون
او محجور علي فانكر المكاتب لان الاصل عدم ما دعاه السيد
واذا اخبر حر امة اي من له فيها ملك وان قل ولو كانت موجبة

Copyright © King Saud University